المحاضرة رقم 06

مبدأ الفصل بين السلطات

يمكن تعريف مبدأ الفصل بين السلطات بأنه تلك العملية الجوهرية التي تتبعها الدول بالفصل بين الوظائف التي تؤديها كل سلطة سواءً كان ذلك شكليًّا أو عضويًّا، وبمعنى أدّق فإن المصطلح يشار به إلى عملية منح كل عضو مستقل وظيفة من وظائف الدولة وتكليفه بها، وبناءً على ما تقدّم؛ فإن الدولة الواحدة في هذا السياق تضم جهازًا متخصصًا بالقضاء وآخر بالتنفيذ وثالث بالتشريع، بحيث يؤدي كل من هذه الأجهزة وظيفته دون التدخل بالآخر وعدم الخروج من الإطار الذي وُضِع به. وتشير المعلومات إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات يرتكز ارتكازًا أساسيًّا على ركيزتين؛ هما عدم وضع الوظائف جميعها تحت إمرةِ هيئة واحدة، والثانية ضرورة توزيع الوظائف على ثلاثةِ أقسامٍ رئيسية، وهي: الوظيفة التشريعية والقضائية والتنفيذية، بحيث تتخذ كل منها وظيفة محددة لها؛ فتتمثل وظيفة الجهاز التشريعي بسن القواعد والقوانين ووضعها لغاياتِ تنظيم الأنشطة المُمَارسَة داخل نطاق البلاد، بينما تأتي الوظيفة التنفيذية لتطبق ما جاءت به الجهة التشريعية وضمان خضوع الأفراد والأجهزة في الدولة لهذه القواعد، وفي حال ضبط خارجين عن القانون؛ فسيحالون إلى الجهة القضائية لإيقاع العقوبة المناسبة بهم وفض النزاعات بين الأفراد.

أهمية الفصل بين السلطات

يحظى مبدأ الفصل بين السلطات بأهمية بالغة جدًّا في الدول، وتتمثل بما يلي:

- مبدأ رئيسي تعتمد عليه الأنظمة الغربية في تطبيق الديمقراطية، وذلك لاعتباره جوهرًا لها.

- التساوي بالأهمية مع مبدأ سيادة الشعب والأمة.
- القضاء على فكرة المركزية في الحكم، إذ ساهم ذلك بتوزيع الوظائف وإزالة طابع الاحتكار عنها.
- وسيلة فعالة في القضاءِ على الظلم والطغيان والمحاباة والاستبداد.
- ترسيخ جذور مفاهيم الحريات والحقوق ودولة القانون.
- سهولة التطبيق في مختلف أنحاء العالم تبعًا للأصول السياسية التي تفضي إلى غرس الاحترام تجاه كل سلطة منفصلة عن الأخرى.
- الحفاظ على الحرية السياسية وسريانها.
- تسهيل تحقيق مصالح الدولة وتيسيرها بكل بساطة.
- صون الحريات والحقوق الفردية داخل حدود الدولة وإزالة قيود الاستبداد والطغيان.

نشأة الفصل بين السلطات

تشير المعلومات إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات يعود ظهوره للمرةِ الأولى إلى العصور القديمة، وتحديدًا تلك التي شهدت انتشارًا للفلسفة الإغريقية في عهدِ أرسطو وأفلاطون، فقد تمكن كل منهم من منح هذا المصطلح مفهومًا سياسيًّا خاصًّا به، ثم بدأ الفصل بين السلطات بالاقترانِ بشدة بالمفكر مونتيسكيو في العصر الحديث؛ إذ جاء بأفكار مستحدثة حول ذلك وصاغها بأسلوبٍ سلس، ومنذ تلك اللحظة فقد بدأ العمل بناءً على انقسام الدولة إلى ثلاثة أنواع من السلطة، وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية. أما مبدأ فصل السلطات في العصر الحديث، فقد شهد تطورًا ملحوظًا عقب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1776م، إذ بدأت السلطات الأمريكية بإنشاءِ نظام سياسي قائم أساسًا على الفصل بين السلطات، وقد دخل حيز التنفيذ رسميًّا في عام 1789م بعد أن أقره الدستور الأمريكي عام 1787م، وقد كان الأسلوب متأثرًا بفكر مونتسكيو ولوك تأثرًا كبيرًا، وقد نشأت علاقة فريدة من نوعها

بين السلطات الأمريكية الثلاث عن بقية المراحل الأخرى، وجاء ذلك على هامشِ الرؤية الفلسفية المعتمدة على هذه السلطات وطريقة تنفيذها للنصوص الدستورية.

علاقة الفصل بين السلطات بالنظام السياسي(انواع الفصل)

يقسم الفصل بين السلطات إلى نوعين رئيسيين :

الفصل التام هو الفصل الذي يحقق فكرة الاستقلاليّة بين السلطات، والذي يضمن استقلال كل سلطة عن غيرها من السلطات، كفصل البرلمان عن الحكومة، والبرلمان عن الهيئة القضائية، وهكذا يتم تحقيق المساواة، والعدالة بين كافة السلطات الرئيسيّة داخل الدولة وينتج عنه النظام الرئاسي، فالحكومة تعين من رئيس الدولة فقط وهي مسؤولة أمامه، أما السلطة التشريعية فهي تنعقد بصفة مستمرة وليس لديه الحق في التساؤل أو الاستجواب.

الفصل المرن هو الفصل الذي يساهم في توزيع الأدوار بين السلطات الرئيسية، مع المحافظة على إمكانية تطبيق التعاون بينها في العديد من القرارات التي تحتاج إلى مجموعةٍ من المراحل حتى يتم إقرارها قانونياً، وأيضا يساهم في تطبيق التعاون الوظيفي بين السلطات، مثل: اختيار وزراء من أعضاء البرلمان وينتج عنه النظام الرلماني، ونلاحظ ما يلي :

1- التعاون بين السلطات :

أ.ثنائية السلطة التنفيذية .

ب.رئيس الدولة يعين من طرف البرلمان (نظام جمهوري) وليست وله مسؤولية سياسية .

٢-الوزارة أو الحكومة وهي المسؤولة أمام البرلمان وتشكل إما من حزب واحد إذا كانت له الأغلبية في البرلمان أو الالتفاء حول أحزاب أخرى وعلاقتها بالبرلمان هي :

-حق تكوين البرلمان.

-حق الإنعقاد .

-حق إقتراح القوانين

-الجمع بين الوزارة و النيابة.

-حق حل البرلمان(في حال إذا كانت حالة مستعصية بين الحكومة و البرلمان فيحل وجوبا) .

علاقة البرلمان بالحكومة :

١-حق السؤال هدفه فقط تقييم الحكومة .

٢-حق الاستجواب وهو أكثر قوة ويصبح ملزم على الوزير.

٣-حق إجراء التحقيق .

٤-حق تعيين رئيس الدولة.

٥-مسؤولية الوزارة أمام البرلمان .

٦-حق المحاكمة .